



# التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

التمويل المستدام  
والاقتصاد الأخضر

يناير 2026



## التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر

### مقدمة

لقد انتقلت المالية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من كونها مفاهيم متخصصة إلى ركائز أساسية في الاستراتيجيات المالية خلال السنوات الأخيرة. وأصبحت المؤسسات المالية حول العالم – وخاصة البنوك والمستثمرين – تدمج بشكل متزايد المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملية اتخاذ القرار.

يُقدّم هذا التقرير نظرة شاملة على المالية المستدامة والاقتصاد الأخضر، مسلطاً الضوء على أبرز التطورات عالمياً، وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه التحديد في قطاع البنوك والمالية في الكويت. ويتناول التقرير نمو السندات الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة، وتطور أسواق الكربون، وأطر التقارير الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية، وأثر السياسات المناخية مثل اتفاق باريس على المؤسسات المالية، إضافةً إلى المشهد السياسي في الكويت (بما في ذلك أدوار هيئة أسواق المال، وبنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار).

وسيجد الجمهور المستهدف – من التنفيذيين والمنظمين والمستثمرين والمراقبين للسياسات – رؤى مدعومة بالبيانات، وأمثلة ذات صلة، ومعلومات محدثة.

### نظرة عامة على التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر

**التعريفات:** يشير التمويل المستدام إلى عملية دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في القرارات المالية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وفي التطبيق العملي، يعني ذلك أن قرارات الاستثمار والإقراض لا تأخذ بعين الاعتبار العائد المالي فحسب، بل تشمل أيضًا حماية البيئة، والرفاه الاجتماعي، والحكومة الرشيدة. ومن خلال توجيه الأموال نحو المشاريع والشركات التي تحقق أداءً جيدًا وفق معايير (ESG)، يسعى التمويل المستدام إلى دعم نمو اقتصادي طويل الأمد يكون أكثر خضرة وأكثر شمولية. ويرتبط بهذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا مفهوم الاقتصاد الأخضر، والذي يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) على أنه اقتصاد منخفض الكربون، وكفؤ في استخدام الموارد، وشامل اجتماعيًا. وفي الاقتصاد الأخضر، يتم تحفيز النمو في الدخل والعمالة عبر استثمارات عامة وخاصة تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد، وتمنع فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم البيئية.

**الأهمية بالنسبة للقطاع المصرفي والمالي:** يلعب القطاع المالي دورًا محوريًا في تمكين

الاقتصاد الأخضر من خلال تعبئة وتوجيه رأس المال نحو الأنشطة المستدامة. ويُتوقع من البنوك ومديري الأصول وشركات التأمين بشكل متزايد دعم التحول نحو مستقبل منخفض الكربون عبر قراراتهم التمويلية. ويأتي هذا التحول مدفوعًا بعوامل الفرص وإدارة المخاطر على حد سواء. فمن جانب الفرص، فإن الاحتياجات التمويلية هائلة: إذ تُقدَّر متطلبات الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) بين 2.5 و7 تريليونات دولار سنويًا. ويُتيح سد هذه الفجوة أسواقًا جديدة لمنتجات التمويل الأخضر – بدءًا من قروض مشاريع الطاقة المتجددة وصولًا إلى السندات الخضراء الممولة للتكيف مع المناخ. وفي الوقت ذاته، هناك مخاطر متزايدة من تجاهل الاستدامة – إذ يشكل تغير المناخ، على سبيل المثال، مخاطر مالية جوهرية من خلال الأضرار المادية، والتغيرات التنظيمية، وتحولات تفضيلات الأسواق. وقد تواجه البنوك التي لا تتكيف خسائر مالية وتنظيمية وسمعية. وباختصار، يوفر التمويل المستدام إطارًا لصناعة المال لخلق قيمة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد عبر تمويل الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة ومقاومة للتغير المناخي.

**المكونات الرئيسية:** يشمل التمويل المستدام مجموعة من الأدوات والممارسات المالية. فعلى جانب الاستثمار، يتضمن التمويل الأخضر – وهو تمويل المشاريع ذات الآثار البيئية الإيجابية (مثل الطاقة المتجددة، مكافحة التلوث، إعادة التشجير) – إضافةً إلى استراتيجيات الاستثمار الأوسع في (ESG) مثل الاستثمار المسؤول اجتماعيًا والاستثمار المؤثر. وعلى الجانب المصرفي، يشمل ذلك سياسات الإقراض التي تفضل المشاريع المستدامة والعملاء ذوي الأداء القوي في (ESG)، وكذلك تطوير أدوات دين “مستدامة”. ومن أمثلة هذه الأدوات: السندات الخضراء، السندات الاجتماعية، سندات الاستدامة، السندات/القروض المرتبطة بالاستدامة (SLBs/SLLs)، والقروض الخضراء.

### نمو السندات الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة

قروض SLL قفزة خاصة خلال 2021-2022، وغالبًا ما تجاوزت نمو القروض الخضراء التقليدية. ويُعزى ذلك إلى مرونتها - بخلاف القروض الخضراء التي تشترط توجيه العائدات لمشاريع خضراء محددة، يمكن لقروض SLL تمويل نطاق واسع من الأنشطة المؤسسية طالما أن أهداف الأداء في الاستدامة قد تحققت. ومن خلال منح المقترضين حرية أكبر في استخدام العائدات، اجتذبت هذه القروض الشركات في القطاعات كثيفة الكربون الساعية للتحويل. ومع ذلك، يظل ضمان الشفافية والطموح في الأهداف المحددة للاستدامة تحديًا لتجنب صفقات "مخففة الاستدامة".

**منطقة مجلس التعاون الخليجي:** بدأ التمويل الأخضر والمستدام في منطقة الخليج متأخرًا نسبيًا لكنه اكتسب زخمًا خلال السنوات الأخيرة. فقد أُصدر أول سند أخضر في المنطقة عام 2017 فقط، ما يعكس تأخرًا مقارنة بأوروبا ومناطق أخرى. ومنذ ذلك الحين، شهدت الإصدارات نموًا كبيرًا رغم انطلاقها من قاعدة منخفضة. فقد ارتفع إجمالي إصدارات السندات المستدامة من دول الخليج من نحو 587 مليون دولار في 2017 إلى 9.8 مليار دولار في 2021، أي ما يقارب 16 ضعفًا خلال أربع

كخضراء أو مستدامة. وبحلول عام 2024، توقع المحللون أن تظل إصدارات السندات المستدامة قوية - على غرار مستويات 2023 - مع طلب مرتفع بشكل خاص على السندات الخضراء عالية الجودة المدعومة بتقارير واضحة ومؤشرات لقياس الأثر. في المقابل، برز بعض التشكيك حول السندات المرتبطة بالاستدامة (التي تُستخدم عائداتها لأغراض عامة لكن تتغير شروطها حسب أداء المُصدر في الاستدامة) وهو ما قد يحد من نموها.

وبالتوازي مع سوق السندات، ظهرت القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLs) كأداة بارزة منذ عام 2017 تقريبًا. وهذه قروض يُربط سعر فائدتها بأداء المقترض في تحقيق أهداف استدامة محددة مسبقًا (مثل خفض انبعاثات الكربون أو تحسين التقييمات في مجال ESG) وإذا حقق المقترض الأهداف يستفيد من معدل فائدة أقل، ما يخلق حافزًا ماليًا لتعزيز الأداء في الاستدامة. وقد نمت هذه القروض بسرعة في أواخر العقد 2010 وأوائل العقد 2020، إذ وجدت الشركات أنها جذابة لتمويل الأغراض المؤسسية العامة مع إضافة بُعد استدامة، بينما رأت البنوك فيها وسيلة لتشجيع تحسين ممارسات ESG وعلى المستوى العالمي، شهدت إصدارات

**النمو العالمي منذ البداية:** شهدت السندات الخضراء - وهي أوراق دين تُصدر لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة - نموًا متسارعًا منذ ظهورها أواخر العقد الأول من الألفية. فقد كانت المؤسسات فوق الوطنية السبّاقة في هذا المجال (حيث أصدر بنك الاستثمار الأوروبي سند "التوعية بالمناخ" عام 2007)، ومنذ ذلك الوقت توسع السوق بشكل هائل خلال العقد الماضي. فبعد أن كان حجم الإصدارات السنوية لا يتجاوز بضعة مليارات من الدولارات في أوائل العقد 2010، ارتفع إجمالي إصدارات الديون المستدامة (بما في ذلك السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة) ليصل إلى 1.8 تريليون دولار في عام 2021، وهو عام ذروة مدفوع بأهداف استدامة مؤسسية أكثر طموحًا وتعزيز للسندات الاجتماعية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد مثل ذلك نحو أربعة أضعاف حجم الإصدارات السنوية بين 2018 و2021. وعلى الرغم من تراجع الأحجام خلال 2022-2023 وسط ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة (مع تزايد حذر بعض المستثمرين من مخاطر "الغسل الأخضر")، فإن الاتجاه العام بقي صاعدًا بقوة. وأصبحت المراكز المالية الكبرى والشركات العالمية تصدر بشكل منتظم سندات دين مصنفة

**تجربة الكويت:** لا يزال سوق التمويل المستدام في الكويت ناشئاً، لكنه حقق إنجازات بارزة في عام 2024. فقد شهدت البلاد أول إصدار على الإطلاق لسند أخضر وأول صكوك مستدامة في منتصف 2024 – صفقات محورية وضعت الكويت على خريطة التمويل المستدام الإقليمي. وكان بنك الكويت الوطني (NBK) رائداً في قطاع السندات الخضراء من خلال إصداره سنداً أخضر بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في يونيو 2024، ضمن إطار التمويل المستدام الجديد للبنك. ويُعد هذا أول سند أخضر يُصدر من الكويت وأحد أكبر الإصدارات من أي بنك تقليدي (غير إسلامي) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يعكس التزام NBK الاستراتيجي بمبادئ ESG وقد تم هيكلة السند لأجل 6 سنوات وفق المعايير الدولية (Reg S/144A) وحظي بطلب عالمي قوي من المستثمرين (تجاوز الاكتتاب بمقدار 3 مرات، مع دفتر أوامر بقيمة 1.5 مليار دولار). وتعهد NBK بتخصيص حصيلة الإصدار حصرياً لتمويل أصول خضراء مؤهلة (مثل الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، المباني الخضراء، ومشاريع النقل النظيف) وفقاً لإطاره. ولم يقتصر أثر هذا الإصدار على تنوع مصادر تمويل البنك، بل أبرز أيضاً قدرة الكويت على دخول أسواق الدين المستدام العالمية.

الكويت والبحرين لم تصدرا سندات خضراء سيادية حتى عام 2025.

فيما يتعلق بالقروض المستدامة (بما في ذلك القروض الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة SLLs) تم تسجيل أول قرض من هذا النوع في الخليج عام 2018. وقد نما الإقراض المستدام في المنطقة من حوالي 2.1 مليار دولار في 2018 إلى 9.7 مليار دولار في 2021، مما يعكس تزايد استعداد البنوك لتصميم قروض خضراء وقروض مرتبطة بالاستدامة لعملائها. وجاء جزء كبير من هذا النمو في عام 2021 حين شهد كل من القروض الخضراء و SLLs طفرة في الإصدارات؛ إذ قفزت إصدارات SLL بشكل خاص إلى الواجهة في 2021 بعد بداية بطيئة في 2019. وعلى المستوى الإقليمي، كان أكبر المقترضين للقروض الخضراء من القطاع المالي (البنوك) التي تمول مشاريعها المستدامة أو تعيد الإقراض)، ومطوري مشاريع الطاقة المتجددة، وشركات العقار التي تبني مباني خضراء. وقد شكّلت هذه القطاعات الثلاثة أكثر من نصف مخصصات القروض الخضراء من حيث القيمة بين 2018-2022 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سنوات فقط. ويعكس هذا النمو السريع تزايد شهية المستثمرين والمصدرين الإقليميين للتمويل الأخضر، بالتزامن مع خطط التنويع الاقتصادي والمبادرات البيئية الحكومية. ومن الجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط شهدت إدخال السندات المرتبطة بالاستدامة (SLBs) في عام 2020، وبحلول 2021 بلغ إصدارها في المنطقة 7.5 مليار دولار، متجاوزاً السندات الخضراء (2.3 مليار دولار) بأكثر من ثلاثة أضعاف. وهذا يعكس الاتجاه العالمي بأن SLBs يمكن أن تنمو بشكل أسرع بفضل مرونتها (إذ تمول الاحتياجات المؤسسية العامة مع أهداف استدامة، بدلاً من مشاريع محددة). ومع ذلك، يظل سوق الدين المستدام في الخليج متواضعاً نسبياً مقارنة بالأسواق الكبرى: ففي عام 2021 أصدرت الولايات المتحدة نحو 83.6 مليار دولار من السندات الخضراء وألمانيا نحو 58.3 مليار دولار، مقارنة بحوالي 9.9 مليار دولار فقط لجميع دول الخليج مجتمعة. وقد جاءت معظم إصدارات السندات الخضراء والمستدامة في دول مجلس التعاون حتى الآن من مؤسسات مالية وشركات، مع إصدار سيادي واحد فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (سند مصر الأخضر بقيمة 750 مليون دولار في 2020). وبدأت حكومات الخليج تدرس الإصدارات السيادية المستدامة (إذ أصدرت السعودية والإمارات وقطر أو أعلنت خططاً لذلك)، لكن



## التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر

إصدارات السندات/الصكوك المستدامة في دول مجلس التعاون خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2024. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يستكشف المزيد من البنوك والشركات الكويتية أدوات مثل السندات الخضراء، والصكوك، أو القروض المرتبطة بالاستدامة مع استمرار تطور الأطر التنظيمية وازدياد طلب المستثمرين.

وفي الفترة نفسها تقريبًا، أصدر بنك وربة، وهو بنك إسلامي كويتي، أول صكوك مستدامة في البلاد (سندات خضراء إسلامية). ففي يوليو 2024، نجح وربة في طرح صكوك استدامة بقيمة 500 مليون دولار تُستحق في 2029، ضمن هيكلية صكوك الوكالة/المرابحة. وتُعد هذه الصفقة – المُصممة على شكل "شهادات استثمارية مستدامة" – مميزة لكونها أول إصدار دين مستدام من الكويت سواء في الصيغة التقليدية أو الإسلامية. ويضمن إطار الصكوك توجيه الحصيلة بما يتماشى مع إطار التمويل المستدام الخاص ببنك وربة، وعلى الأرجح نحو مشاريع ذات فوائد بيئية واجتماعية. وقد كان إقبال المستثمرين قويًا للغاية (تجاوز دفتر الأوامر 1.8 مليار دولار، أي ما يعادل الاكتتاب بنحو 3.6 مرات)، مما يشير إلى شهية قوية تجاه الائتمان الكويتي المرتبط بالـ ESG.

ويؤكد كل من سند NBK الأخضر وصكوك وربة المستدامة على نقطة تحول في القطاع المالي الكويتي: من غياب كامل في أسواق الدين المستدام إلى جمع نحو مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى فقط من 2024. وقد وضعت هذه الصفقات معايير جديدة للمؤسسات الكويتية الأخرى للاقتداء بها. وبالفعل، فقد ساهمت بشكل ملحوظ في الإجمالي الإقليمي – حيث أشير إلى أن الكويت أسهمت بحوالي مليار دولار من

### أسواق الكربون في التجارة العالمية وآثارها على المؤسسات المالية

الأسواق الطوعية للكربون مع سعي الشركات لتعويض الانبعاثات – إذ بلغت قيمة مبيعات أرصدة الكربون الطوعية 2 مليار دولار في 2021، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 10-40 مليار دولار بحلول 2030 في ظل التزامات الشركات بـ “صافي صفر” انبعاثات. ومع ذلك، تواجه السوق الطوعية تدقيقاً بشأن جودة الأرصدة و”إضافية” المشاريع، وهي عوامل ستحدد قدرتها على التوسع بفاعلية.

**الآثار على المؤسسات المالية:** لأسواق الكربون واتجاهات التسعير تأثيرات متعددة الأبعاد على البنوك والمؤسسات المالية. أولاً، يقدم تسعير الكربون مخاطر انتقالية للشركات في القطاعات عالية الانبعاثات. ويتعين على البنوك تقييم كيفية تأثر عملائها في صناعات مثل النفط والغاز، وتوليد الطاقة، والمعادن، والطيران، وغيرها، بالتكاليف الحالية أو المستقبلية للكربون. فإذا كان جزء كبير من محفظة قروض البنك مرتبطاً بأصول كثيفة الكربون، فإن ارتفاع أسعار الكربون (أو تشديد القيود على الانبعاثات) قد يضر بربحية هؤلاء المقترضين وجدارتهم الائتمانية. فعلى سبيل المثال، قد تواجه شركة مرافق كهرباء في عالم مقيد بالكربون تكاليف تشغيلية أعلى أو استثمارات باهظة في تكنولوجيا

الانبعاثات (المطبق منذ 2005) وصولاً إلى برامج أحدث في دول مثل الصين (التي أطلقت سوقاً وطنية للكربون لقطاع الطاقة في 2021). وبلغت إيرادات تسعير الكربون مستوى قياسياً عند 104 مليارات دولار في 2023، وجاءت غالبية هذه الإيرادات من عائدات مزادات تصاريح الانبعاثات. والأهم أن أكثر من نصف هذه الإيرادات يُعاد توجيهه إلى برامج المناخ والبيئة، ما يضاعف من أثرها.

كما تدخل أسواق الكربون مجالات جديدة في سياسات التجارة العالمية. ومن أبرز الأمثلة آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) التي بدأ الاتحاد الأوروبي في تطبيقها تدريجياً – وهي في جوهرها تعديل جمركي على الواردات كثيفة الكربون مثل الصلب والإسمنت والأسمدة. وتهدف CBAM (في مرحلتها الانتقالية اعتباراً من 2024) إلى منع “تسرب الكربون” من خلال مساواة تكاليف الكربون بين السلع المنتجة في الاتحاد الأوروبي والمستوردة. وقد دفع هذا التوجه من الاتحاد الأوروبي شركاء تجاريين آخرين إلى النظر في تطبيق تسعير للكربون على الصناعات الثقيلة للحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات. وفي قطاع الطيران، يجري العمل بآليات دولية مثل CORSIA، كما تتواصل المناقشات لقطاع الشحن. وفي الوقت نفسه، نمت

مع سعي الحكومات لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، أصبحت أسواق الكربون أداة مهمة – فهي في جوهرها تضع سعراً للكربون لتحفيز خفض الانبعاثات. وهناك نوعان رئيسيان من أسواق الكربون: أسواق الامتثال (أنظمة الحد والتداول أو ضرائب الكربون التي تطبقها السلطات لتحقيق أهدافها المناخية) والأسواق الطوعية للكربون (حيث تشتري الشركات وتبيع أرصدة الكربون طوعاً، غالباً لتحقيق أهداف مناخية ذاتية أو لتسويق منتجاتها على أنها “محايدة كربونياً”). ومعاً، تتوسع هذه الأسواق وتؤثر بشكل متزايد على التجارة والتمويل العالميين.

**التطور العالمي لأسواق الكربون:** اتسع نطاق تسعير الكربون بشكل مطرد. فبحلول عام 2023، كان هناك 75 أداة لتسعير الكربون قيد التشغيل عالمياً (بما في ذلك أنظمة تداول الانبعاثات وضرائب الكربون)، تغطي حوالي 24% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية. ويُعد هذا ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بعقد مضى – إذ لم يكن يغطي التسعير سوى نحو 7% من الانبعاثات العالمية في 2012. وقد تكاثرت أنظمة تداول الانبعاثات بقيادة الحكومات، بدءاً من نظام الاتحاد الأوروبي الراسخ لتداول

أنظف – وهي عوامل تؤثر في مخاطر تعثرها. ومن المتوقع بشكل متزايد أن تُدرج الجهات التنظيمية المالية هذه المخاطر المناخية ضمن تقييمات مخاطر الائتمان واختبارات الضغط. وبحلول 2025، بدأت العديد من البنوك الكبرى باستخدام افتراضات لأسعار الكربون ضمن نماذج تمويل المشاريع لتقييم كيفية تأثير سعر الكربون على جدوى المشاريع (خصوصًا الأصول طويلة الأجل مثل محطات الطاقة). كما أُطلق البنوك المركزية والمصرفون (عبر شبكات مثل NGFS) تحليلات لسيناريوهات المناخ لاختبار أثر التغيرات المفاجئة في السياسات (مثل زيادة سريعة لسعر الكربون إلى 100 دولار/طن) على الاستقرار المالي. وباختصار، تُجبر أسواق الكربون المؤسسات المالية على قياس التعرض للكربون وربما إعادة تخصيص رأس المال تدريجيًا بعيدًا عن المشاريع كثيفة الكربون لتخفيف المخاطر.

ثانيًا، تفتح أسواق الكربون فرصًا جديدة للأعمال ومنتجات مالية مبتكرة. فالبنوك التي لديها أنشطة تداول يمكنها المشاركة في أسواق الكربون عبر تداول مخصصات أو أرصدة الكربون نيابة عن عملائها أو لحساباتها الخاصة. وقد أصبحت أرصدة الكربون بمثابة سلعة قائمة بذاتها – لها أسعار ومشتقات وفرص للمراجعة يمكن لمكاتب التداول التعامل معها. فعلى سبيل المثال، شهد

سعر مخصصات الكربون الأوروبية تقلبًا كبيرًا (متداولًا بين 80-90 يورو للطن في 2023) ومن المتوقع أن يتجه صعودًا نحو 2030. بل إن بعض البنوك ومديري الأصول أطلقوا صناديق استثمار في أرصدة الكربون أو صناديق متداولة بالبورصة لتمكين المستثمرين من التعرض للكربون كفئة أصول. ويمكن لهذه الأدوات التحوط ضد مخاطر السياسات المناخية أو المراهنة على ارتفاع تكلفة الانبعاثات.

علاوة على ذلك، يُعد تمويل الكربون مجالًا متناميًا: إذ تستطيع البنوك تمويل مشاريع تُولد أرصدة كربون قابلة للتداول (مثل إعادة التشجير أو الطاقة المتجددة في الأسواق الناشئة) واستخدام الإيرادات المتوقعة من الأرصدة كجزء من العائد على الاستثمار. وفي الأسواق الناشئة، يمكن لأسواق الكربون القوية أن تساعد في توجيه التمويل الدولي نحو المشاريع الصديقة للمناخ (من خلال آليات المادة 6 من اتفاق باريس التي تسمح بتجارة الأرصدة عبر الحدود). وهذا يعني أن البنوك يمكن أن تسهل صفقات يُموّل فيها مشروع للطاقة المتجددة في دولة ما جزئيًا من خلال بيع تخفيضات الانبعاث لشركة أو حكومة في مكان آخر تحتاج إلى أرصدة تعويضية.

وأخيرًا، يتعين على المؤسسات المالية التكيف مع متطلبات العملاء واعتبارات السمعة. فالكثير من العملاء من الشركات لديهم تعهدات خاصة بالوصول إلى الحياض الكربوني، وسيسعون إلى شركاء مصرفيين يفهمون أسواق الكربون وقادرين على تقديم الحلول – سواء من خلال تقديم المشورة بشأن إدارة الالتزامات الكربونية، أو تمويل التحولات نحو خفض الكربون، أو توفير خدمات تداول الكربون. كما تخضع البنوك نفسها غالبًا لضغوط من أصحاب المصلحة لتقليل “الانبعاثات الممولة” في محافظها الائتمانية والاستثمارية، بما يتماشى فعليًا مع أهداف اتفاق باريس. ويُعد الانخراط في أسواق الكربون (أو على الأقل فهم ديناميكيات تسعير الكربون) أمرًا جوهريًا لاستراتيجيات ماثوقة لإزالة الكربون من المحافظ على المدى الطويل. ووفقًا للبنك الدولي، وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن أقل من 1% من الانبعاثات العالمية في 2023 تم تسعيرها عند أو فوق المستوى المطلوب لتحقيق أهداف المناخ في اتفاق باريس (مسار سعري يتماشى مع حصر الاحترار دون درجتين مئويتين). وهذا يشير إلى أن سياسات كربونية أكثر صرامة يُرجح تطبيقها في السنوات المقبلة، ما سيزيد من أهمية أن تدير المؤسسات المالية المخاطر والفرص المرتبطة بالكربون بشكل استباقي.



## التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر

وباختصار، أصبحت أسواق الكربون متشابكة بشكل متزايد مع التجارة والتمويل العالميين. فهي تؤدي دور "العصا" (تكلفة) و"الجزرة" (حافز سوقي) في مسار الانتقال المناخي. وستكون المؤسسات المالية التي تدمج تسعير الكربون في قراراتها، وتساعد عملاءها على التعامل مع تكاليف الكربون، وتستثمر في التقنيات منخفضة الكربون، في موقع أفضل مع تكيف الاقتصاد العالمي مع قيود المناخ. وعلى العكس، قد تواجه المؤسسات التي تتجاهل هذه الإشارات مخاطر مركزة في محافظها مع فقدان الأصول كثيفة الكربون لقيمتها في عالم تُسعر فيه الانبعاثات الكربونية.

### معايير وأطر تقارير ESG في القطاع المالي والتحديات القطاعية

TCFD ويهدف ذلك إلى توفير خط أساس موحد للإفصاح عن ESG يركز على المستثمرين ويتسم بالاتساق العالمي. وبالنسبة للبنوك، يعني هذا على الأرجح أن تقاريرها المستقبلية ستستند إلى معايير ISSB، التي تحتفظ بعدسة "الأهمية المالية" الخاصة بـ SASB.

**فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD):** تأسس من قبل مجلس الاستقرار المالي عام 2015، وطوّر إطارًا خاصًا بالإفصاحات المتعلقة بالمناخ، يستند إلى أربعة محاور: الحوكمة، الاستراتيجية، إدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف. وعلى عكس GRI أو SASB، لا يُحدد TCFD مؤشرات دقيقة بل يقدم توصيات عالية المستوى حول كيفية إفصاح الشركات (خصوصًا المالية منها) عن أثر تغير المناخ على أعمالها وكيفية إدارة تلك المخاطر/الفرص. وقد اكتسب إطار TCFD زخمًا عالميًا سريعًا – فبحلول 2023، كان أكثر من 2,600 كيان يدعم رسميًا TCFD، وأصبح بمثابة المعيار الذهبي للإفصاح عن مخاطر المناخ، مع إلزام عدة سلطات قضائية (المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان وغيرها) بالإفصاح المتوافق

تبنيت العديد من البنوك GRI كمرجع لإعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها.

**مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB):** أسس في عام 2011، واتخذ نهجًا مختلفًا عبر وضع معايير إفصاح خاصة بكل صناعة، مع التركيز على ما هو جوهري ماليًا للمستثمرين. ويضم SASB معايير منفصلة لـ 77 صناعة مختلفة، بما في ذلك مقاييس خاصة بالبنوك (مثل كثافة الكربون في محفظة الإقراض للبنوك التجارية، أو أمن البيانات للخدمات المالية). وتعتمد فلسفة SASB على تقليص قضايا ESG إلى تلك الأكثر احتمالًا للتأثير على الوضع المالي أو الأداء التشغيلي لكل صناعة. وبحلول أوائل العقد 2020، أصبحت معايير SASB معترفًا بها على نطاق واسع من قبل المستثمرين، وبدأت العديد من الشركات (بما في ذلك البنوك) في الإبلاغ عن مقاييس SASB إلى جانب إفصاحات أخرى. وفي 2022، تم دمج SASB في مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB) الجديد تحت مؤسسة IFRS. وأطلق ISSB أول معايير عالمية للتقارير الخاصة بالاستدامة (IFRS S1 وIFRS S2) في 2023-2024)، والتي دمجت بشكل فعال مقاييس SASB الخاصة بالصناعة وتوصيات

**أطر تقارير ESG الرئيسية:** مع نمو التمويل المستدام، برزت الحاجة إلى تقارير متسقة وشفافة حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد اكتسبت عدة أطر ومعايير أهمية متزايدة، لكل منها غرض مختلف قليلًا:

**المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI):** تأسست عام 1997، وتُعد من أكثر معايير إعداد تقارير الاستدامة استخدامًا على مستوى العالم. توفر معايير GRI إطارًا شاملًا للمنظمات للإفصاح عن تأثيراتها على الاقتصاد والبيئة والإنسان. وبحلول منتصف 2025، كانت أكثر من 14,000 منظمة حول العالم تستخدم معايير GRI للإبلاغ عن الأداء في مجال ESG بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة. تتميز GRI بتركيزها على أصحاب المصلحة وتغطي نطاقًا واسعًا من الموضوعات (من انبعاثات الغازات الدفيئة إلى ممارسات العمل)، وغالبًا ما تُستخدم من قبل الشركات لإثبات المساءلة العامة والمواءمة مع الأهداف العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويشمل الإبلاغ وفقًا لـ GRI عادةً نشر تقرير سنوي للاستدامة يتضمن إفصاحات تفصيلية (مثل GRI 305 وللانبعاثات، GRI 401 للتوظيف، إلخ) وقد

للمقترضين فهي أكثر صعوبة في التوافر. وفي الأسواق الناشئة مثل الكويت، تتحسن معدلات الإفصاح لدى الشركات عن مؤشرات ESG لكنها ما تزال محدودة. ويمكن أن تؤدي هذه الفجوة في البيانات إلى تقييمات مخاطر غير متنسقة أو أقل من الواقع.

**تعدد المعايير وتطور الأطر:** رغم أن عملية التقارب جارية، لا تزال البنوك في 2025 تتعامل مع مشهد معقد من متطلبات تقارير ESG. فقد يُنتج البنك الكبير في الوقت نفسه

تقرير استدامة مستندًا إلى GRI ، ويُفصح عن مفاييس SASB/ISSB للمستثمرين، ويقدم إفصاحات متوافقة مع TCFD ، ويستجيب لاستبيانات CDP ، ويلتزم بأي قواعد محلية لتقارير ESG يفرضها المنظمون. وضمان الاتساق عبر هذه المتطلبات وتجنب "إرهاق التقارير" يُعد تحديًا. والخبر الجيد أن العديد من الأطر باتت تتقارب، لكن إلى أن يُعتمد معيار عالمي موحد بشكل كامل، يتعين على البنوك إدارة المطالب المتداخلة، وهو ما يعني عبئًا إضافيًا على فرق الالتزام والحاجة إلى أنظمة بيانات قوية.

**المادية والملاءمة:** يُعد تحديد القضايا ذات الأهمية المادية للمادة للبنك تحديًا. فعلى سبيل المثال، قد تكون القضايا البيئية مثل الانبعاثات المباشرة أقل أهمية لعمليات البنك الخاصة، لكنها بالغة الأهمية عبر الإفراض لقطاعات النفط والغاز.

التنظيمي، أدخل الاتحاد الأوروبي توجيه تقارير الاستدامة المؤسسية (CSRD) مع معايير التقارير الأوروبية للاستدامة (ESRS)، بالإضافة إلى تصنيفات للأنشطة المستدامة، ما سيؤثر على البنوك العاملة في أوروبا أو الممولة لمشاريع فيها. أما في الولايات المتحدة، فقد عملت هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) على قواعد إفصاح مناخية (لم تُعتمد نهائيًا حتى 2025) تستند إلى TCFD للشركات المدرجة، بما في ذلك البنوك.

**التحديات التي يواجهها قطاع البنوك والتمويل:** على الرغم من انتشار الأطر وتزايد المتطلبات التنظيمية، تواجه البنوك عدة تحديات في تقارير ESG وقياس الأداء:

**جودة وتوافر البيانات:** يتعين على البنوك جمع بيانات ESG ليس فقط عن عملياتها الخاصة (مثل استهلاك الطاقة في الفروع، أو تنوع القوى العاملة) بل والأهم عن محافظها (أي خصائص ESG للشركات التي تُقرضها أو تستثمر فيها) وغالبًا ما يصعب الحصول على هذه البيانات على مستوى المحفظة والتحقق منها. فعلى سبيل المثال، يتطلب قياس "الانبعاثات الممولة" أن يُفصح العملاء عن انبعاثاتهم وأن تستخدم البنوك منهجيات مثل PCAF. وقد لا يمتلك العديد من العملاء الأصغر أنظمة متقدمة لتتبع الانبعاثات. أما بيانات الجوانب الاجتماعية والحوكمة

مع TCFD للشركات الكبيرة والبنوك. وكان TCFD ذا صلة خاصة بالبنوك في تقييم المخاطر المادية (مثل تأثير الطقس القاسي على الضمانات والعمليات) والمخاطر الانتقالية (مثل تأثير السياسات المناخية أو التكنولوجيا النظيفة على المقترضين والاستثمارات). وحتى يوليو 2024، تم دمج توصيات TCFD رسميًا في معايير الاستدامة الجديدة لـ IFRS (وقد أنهت المنظمة أعمالها بعد إنجاز مهمتها فعليًا). وبالمضي قدمًا، ستُفصح البنوك على الأرجح عن المعلومات المناخية من خلال معيار المناخ الصادر عن IFRS (S2) ، الذي يحتفظ ببنية TCFD لكنه يضيف مزيدًا من التفاصيل حول عناصر مثل تحليل السيناريوهات المناخية والإفصاح عن انبعاثات النطاق 1 و2 و3.

**أطر أخرى:** هناك أطر مهمة أخرى مثل مشروع الإفصاح الكربوني (CDP) ، الذي يدير نظامًا عالميًا للإفصاحات البيئية يركز على المناخ والمياه وإزالة الغابات (ويستجيب أكثر من 20,000 كيان سنويًا لاستبيانات CDP لتقييم أدائهم) كما تفصح العديد من البنوك لـ CDP للحصول على تقييم لإدارتها المناخية. وهناك أيضًا مبادئ الأمم المتحدة للمصرفية المسؤولة (PRB)، وهي مبادرة يلتزم بموجبها البنوك الموقعة بمواءمة استراتيجيتها مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وعلى المستوى

كما يمكن أن تكون القضايا الاجتماعية مثل الشمول المالي أو حماية العملاء ذات أهمية كبيرة، وكذلك قضايا الحوكمة مثل مكافحة الفساد. ويتطلب الموازنة بين الأهداف الواسعة للاستدامة وما هو جوهرى ماليًا تحليلًا متعمقًا. ويساعد نهج SASB/ISSB من خلال تسليط الضوء على قضايا محددة لكل صناعة، لكن البنوك غالبًا ما تتجاوز ذلك لتأخذ في الاعتبار اهتمامات أصحاب المصلحة الأوسع (المادية المزدوجة).

**مخاطر الغسل الأخضر والاتساق:** مع تزايد التدقيق في ادعاءات ESG، يتعين على البنوك ضمان دقة تقاريرها وعدم المبالغة. فقد سمح غياب التعريفات الموحدة تاريخيًا لبعض المؤسسات بتصنيف أنشطتها على أنها "مستدامة" بمعايير متساهلة. أما اليوم، فإن المنظمين والمستثمرين يطالبون بمزيد من الصرامة. فعلى سبيل المثال، يضع تصنيف الاتحاد الأوروبي معايير تقنية صارمة لما يُعتبر نشاطًا مستدامًا بيئيًا. وتواجه البنوك التي تعمل عبر ولايات قضائية مختلفة مهمة ربط تعرضاتها بهذه المعايير والإفصاح عن التمويل المتوافق مع التصنيف. وقد يؤدي الخطأ في التقارير أو المبالغة في الادعاءات بشأن الاستدامة (الغسل الأخضر) إلى أضرار سمعة وحتى مخاطر قانونية. ويُعد ضمان المراجعة

الخارجية لبيانات ESG من أفضل الممارسات لتعزيز المصداقية.

**دمج ESG في صميم الأعمال:** في البداية، تعاملت العديد من البنوك مع تقارير ESG كتمرين امتثال. غير أن هذا التفكير بدأ يتغير، ولكن ليس من دون عوائق. فالتغيير المؤسسي المطلوب لترسيخ ESG في عملية اتخاذ القرار يُعد كبيرًا. إذ يتطلب تثقيف مسؤولي الائتمان للنظر في مخاطر ESG، وتعديل سياسات الإقراض، وتطوير منتجات مستدامة جديدة، وأحيانًا اتخاذ قرارات صعبة (مثل التوقف التدريجي عن تمويل بعض مشاريع الفحم). ولا تزال بعض المؤسسات تتعامل مع تقارير ESG بمعزل عن التقارير المالية، ما قد يؤدي إلى فقدان المواءمة الاستراتيجية. والتحدي يتمثل في الانتقال من مجرد "الإبلاغ" إلى استخدام بيانات ESG بالفعل لتوجيه الاستراتيجية وإدارة المخاطر وتخصيص رأس المال.

**قضايا خاصة بالقطاع - البنوك:** في القطاع المصرفي تحديدًا، يتمثل أحد التحديات في قياس المخاطر المناخية داخل نماذج الائتمان. فالنماذج التقليدية لمخاطر الائتمان تعتمد على بيانات تاريخية، لكن تغير المناخ يفرض تحولات غير مسبوقة. وتعمل البنوك مع الجهات التنظيمية على اختبارات ضغط تمتد لـ 30 عامًا، وقد أظهرت النتائج إمكانية حدوث خسائر كبيرة في سيناريوهات انتقال غير منظم. وهناك أيضًا

مسألة كيفية تعامل الجهات التنظيمية مع الأصول المعرضة لمخاطر المناخ - إذ ناقش بعضهم فرض متطلبات رأسمالية أعلى على التعرضات كثيفة الكربون، وهو ما قد يؤثر على ميزانيات البنوك العمومية. كما يبرز تحدي دمج ESG في محافظ الاستثمار لدى البنوك (الخزينة وإدارة الأصول) - وذلك بمواءمتها مع أهداف الاستدامة مع الاستمرار في تلبية متطلبات السيولة والعوائد.

**وباختصار،** فإن تقارير ESG وإدارتها في القطاع المصرفي تشهد نضجًا متسارعًا، مدعومة بأطر مثل GRI (السياق العام للاستدامة)، و SASB/ISSB (التركيز على المستثمرين وخصوصيات الصناعة)، و TCFD (التركيز على المناخ). وتستفيد البنوك التي لديها تقارير ESG قوية من تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ورؤية أوضح لمخاطرها. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات مستمرة في جمع البيانات، والتكيف مع المعايير العالمية الناشئة، وترسيخ ESG فعليًا في الأعمال. ويتجه المسار في 2024-2025 نحو المزيد من الإفصاح الإلزامي ومزيد من التوحيد القياسي. ومن الجدير بالذكر أن إنشاء ISSB ودمج TCFD في معاييرها يمثل خطوات إيجابية نحو تقليل التجزئة.

### السياسات المناخية وأثرها على المؤسسات المالية

**السياسات المناخية العالمية:** شكّلت السياسات المناخية العالمية – خصوصًا اتفاق باريس لعام 2015 وما تلاه من التزامات وطنية – حافزًا رئيسيًا لإعادة تشكيل استراتيجيات الاستثمار وتقييمات المخاطر داخل المؤسسات المالية. فقد وضع اتفاق باريس الهدف طويل الأجل المتمثل في الحد من الاحترار العالمي إلى ما دون درجتين مئويتين (ويُفضل 1.5 درجة)، وبذلك أشار إلى تحول تدريجي بعيدًا عن النشاط الاقتصادي القائم على الوقود الأحفوري. وبالنسبة للقطاع المالي، تُرجم ذلك إلى ضغوط وخطط للتوافق مع مستقبل خالٍ من الانبعاثات بحلول منتصف القرن.

**التزامات الحياد الكربوني:** في أعقاب اتفاق باريس، تعهدت مئات المؤسسات المالية بتحقيق “صافي انبعاثات صفري” في محافظها بحلول 2050. وقد جمعت مبادرات مثل تحالف البنوك للحياد الكربوني – (NZBA) الذي أُطلق في 2021 تحت إشراف مبادرة الأمم المتحدة للبيئة للقطاع المالي – (UNEP FI) أكثر من 130 بنكًا عالميًا، التزمت بإزالة الكربون من محافظ الإقراض والاستثمار بما يتماشى مع سيناريوهات 1.5 درجة مئوية. وتمثل هذه البنوك مجتمعة حصة كبيرة من الأصول

المصرفية العالمية، ويجب عليها تحديد أهداف مرحلية (مثل 2030) لخفض الانبعاثات في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والنفط والغاز والنقل والعقارات. وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات طوعية، إلا أنها خلقت ضغطًا بين الأقران وإطارًا للبنوك لتقليل تمويل الأنشطة كثيفة الكربون تدريجيًا وزيادة التمويل الأخضر. وبحلول 2025، بدأت بعض البنوك بنشر خطط انتقالية توضح كيف سترفع نسب الأصول الخضراء أو تقلص انكشافها على الفحم وغيرها. وقد واجهت هذه المبادرات بعض الرفض – إذ انسحبت بعض البنوك الكبرى في الولايات المتحدة وغيرها من تحالفات مناخية معينة تحت ضغوط سياسية. لكن بشكل عام، ترسخ مفهوم الحياد الكربوني؛ وحتى خارج التحالفات الرسمية، يطالب العديد من مديري الأصول الكبار والمستثمرين (مثل صناديق التقاعد والصناديق السيادية) بأن تمتلك البنوك والشركات استراتيجيات موثوقة لإزالة الكربون.

**الدمج في إدارة المخاطر:** لم يعد يُنظر إلى السياسات المناخية كمسألة أخلاقية أو سمعة فقط؛ بل باتت تُعتبر محركًا للمخاطر المالية. فقد ربطت الجهات التنظيمية المالية بشكل صريح تغير المناخ بولاياتها؛ على سبيل المثال، شبكة

البنوك المركزية والمشرفين من أجل تخضير النظام المالي (NGFS)، التي تضم بحلول 2025 بنوكًا مركزية تُشرف عمليًا على النظام المصرفي العالمي بأكمله، عملت على تطوير منهجيات لتقييم المخاطر المناخية لدى البنوك. وقد أجرت بنوك مركزية مثل بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي اختبارات ضغط مناخية. وتدرس هذه التمارين عادةً سيناريوهات مثل حدوث تشديد سريع للسياسات للائتمان لأهداف باريس (“سيناريو العمل المتأخر”) وتقييم أداء محافظ القروض لدى البنوك إذا واجهت القطاعات كثيفة الكربون زيادة حادة في التكاليف أو تراجعًا في الطلب. وقد أشارت النتائج عمومًا إلى أن المخاطر الفورية قابلة للإدارة، لكن على المدى الطويل قد تواجه البنوك خسائر ملحوظة إذا لم تقلل من انكشافها على الصناعات عالية الانبعاث. وقد دفع ذلك البنوك إلى دمج تحليل السيناريوهات في إدارة مخاطرها. علاوة على ذلك، بدأت وكالات التصنيف الائتماني في إدخال مخاطر السياسات المناخية ضمن تقييماتها للشركات، ما ينعكس بدوره على تقييمات المخاطر لدى البنوك.

**إشارات السياسات واستراتيجيات الاستثمار:** دفع اتفاق باريس معظم الدول إلى تقديم

شركة نفط الكويت (KPC) بالتعهد بتحقيق صافي صفر لانبعاثاتها من النطاقين 1 و2 بحلول 2050، وهو ما يعني استثمارات كبيرة في التحكم بالانبعاثات قد تتطلب تمويلًا مصرفيًا.

**المخاطر الانتقالية مقابل المخاطر المادية:**  
**المخاطر الانتقالية:** تؤدي السياسات المناخية الأكثر صرامة (مثل اتفاق باريس) إلى ترك بعض الأصول كثيفة الكربون "عالقة"، مثل محطات الفحم التي تُجبر على الإغلاق المبكر. وتقوم البنوك الآن بتقييم تعرض محافظها وغالبًا ما تطلب من عملائها تقديم خطط انتقالية موثوقة، كما يظهر في نمو القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLS) وشروط التمويل المستندة إلى ESG. **المخاطر المادية:** حتى مع الاحترار المحدود (1.5-2 درجة مئوية)، تزداد الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات في التكرار والشدة. ولهذا، يقوم المقرضون وشركات التأمين بتعديل نماذجهم وفقًا لذلك. والمفارقة أن العمل المناخي القوي (المخاطر الانتقالية) والعمل المناخي الضعيف (المخاطر المادية) كلاهما يخلق تحديات مالية. والهدف النهائي هو انتقال منظم يقلل من كلا النوعين من المخاطر، بدعم من الجهات التنظيمية والبنوك عبر تخطيط مدروس.

(مثل قيام البنوك اليابانية الكبرى بوضع سياسات لتقييد إقراض الفحم بعد تعهد اليابان لعام 2050).

**السياق الخليجي للسياسات المناخية:** بدأت التزامات المناخ بالظهور أيضًا في دول مجلس التعاون الخليجي. فجميع دول المجلس – باستثناء قطر – أعلنت الآن أهدافًا لتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول منتصف القرن أو بعده بقليل: فالإمارات تهدف إلى صافي صفر بحلول 2050، والسعودية بحلول 2060، وأعلنت الكويت أنها ستصل إلى صافي صفر لقطاع النفط والغاز بحلول 2050 وعلى مستوى الاقتصاد ككل بحلول 2060. ورغم أن هذه الأهداف الوطنية أبعد زمنيًا وأكثر مشروطة مقارنة ببعض الاقتصادات الغربية، فإنها مع ذلك تبعث بإشارات سياسية واضحة. ففي حالة الكويت، فإن التعهد الذي قُدم في مؤتمر الأطراف COP27 عام 2022 يعني أن صناعاتها الأساسية – النفط والغاز – ستشهد تغييرات مثل مشاريع خفض الانبعاثات، وربما احتجاز الكربون، وإجراءات كفاءة الطاقة للوصول إلى هدف القطاع لعام 2050. وبالنسبة للبنوك، فهذا يشير إلى أنه خلال العقود القادمة سيزداد الطلب على تمويل مشاريع الطاقة النظيفة، وتقنيات خفض الكربون، ومشاريع التنويع، بينما يترجع تمويل التوسع في الوقود الأحفوري غير المقيد. وقد بدأت بالفعل

المساهمات المحددة وطنيًا – (NDCs) وهي خطط عمل وطنية للمناخ. وتولي المؤسسات المالية اهتمامًا وثيقًا لهذه المساهمات وللتطورات السياسية اللاحقة مثل تسعير الكربون، وأهداف الطاقة المتجددة، وتواريخ التخلص التدريجي من سيارات محركات الاحتراق الداخلي، وغيرها. ومن الأمثلة على ذلك:

في أوروبا، أدى الصفقة الخضراء الأوروبية والقوانين الوطنية (مثل التزامات ألمانيا ودول أخرى بالتخلص من الفحم) إلى إعلان العديد من البنوك الأوروبية وقف تمويل مشاريع الفحم الجديدة وفرض شروط أكثر صرامة على النفط والغاز. كما يتعين على البنوك الأوروبية الالتزام بلائحة الإفصاح عن التمويل المستدام (SFDR) والتصنيف الأوروبي، ما يؤثر على تصميم المنتجات والتقارير الخاصة بالاستدامة. في الولايات المتحدة، ورغم تقلب السياسات الفيدرالية المناخية، فقد شكّل قانون خفض التضخم (2022) باستثماراته الضخمة في الطاقة النظيفة إشارة لقطاعات النمو المستقبلية، ما أثر على الاستثمارات والإقراض في مجالات الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية والبنية التحتية ذات الصلة.

في آسيا، وضعت دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية أهداف الحياد الكربوني بحلول 2050، بينما حددت الصين عام 2060. وقد بدأت البنوك في هذه الدول بالتوافق مع هذه الأهداف

والمستثمرين أن يكونوا جزءاً من الحل لمشكلة تغير المناخ. ومن يتحرك مبكراً سيحصل على مزايا سمعة ويبنى خبرة في التمويل الأخضر، بينما قد يواجه المتأخرون تعديلات مفاجئة لاحقاً. ومع تشديد السياسات المناخية في الفترة حتى 2030 وما بعدها، ستزداد حدة التدقيق على مدى توافق المؤسسات المالية مع الأهداف المناخية. والغاية النهائية لكثيرين في هذا القطاع هي إثبات أن محافظهم متسقة مع مسار صافي صفر 2050 – أي إثبات أن تخصيص رأس المال الجماعي يتماشى مع اتفاق باريس.

للمخاطر. ففي بعض الولايات القضائية (مثل البنك المركزي الأوروبي)، أدرجت المخاطر المناخية كجزء من المراجعة الإشرافية – أي قد يُطلب من البنوك الاحتفاظ برأسمال إضافي إذا كانت مكشوفة بشكل كبير لأصول عالية المخاطر مناخياً، أو على الأقل أن تُظهر خططاً لإدارة هذه الانكشافات. أما في الولايات المتحدة، ورغم أن المسار أقل رسمية، فقد أطلق الاحتياطي الفيدرالي عام 2023 تجربة أولية لتحليل سيناريوهات مناخية مع ستة بنوك كبرى، ما يشير إلى توجه بهذا الاتجاه. وفي الخليج، بدأ المنظمون بإيلاء الاهتمام أيضاً (كما سنوضح في قسم الكويت، أصدر بنك الكويت المركزي إرشادات حول الاستدامة). وكل ذلك يأتي استجابة لتأثير اتفاق باريس – إذ جعل تغير المناخ قضية اقتصادية أساسية، لا مجرد قضية بيئية.

**وباختصار،** شكّل اتفاق باريس وما تبعه من سياسات مناخية نقطة تحول استراتيجية للمؤسسات المالية. فقد أعيد توجيه استراتيجيات الاستثمار لدعم إزالة الكربون وتجنب الأصول المهددة بالزوال، كما جرى تحديث أطر إدارة المخاطر لتشمل سيناريوهات مناخية طويلة الأجل. ورغم أن التنفيذ ما زال في مراحله الأولى (فنحن بعد 10 سنوات فقط من اتفاق باريس)، إلا أن الاتجاه واضح: يُتوقع من البنوك

**الفرص – استراتيجيات استثمار متوافقة مع المناخ:** على الجانب الآخر للمخاطر، هناك فرص. فقد أسهمت السياسات المناخية في تحفيز صناعات جديدة بالكامل – مثل الطاقة المتجددة، والتقنيات النظيفة، وتخزين البطاريات، والمركبات الكهربائية، والهيدروجين الأخضر. ويستفيد البنوك والمستثمرون من هذه المجالات المتنامية. وتُعد السندات الخضراء (التي نوقشت سابقاً) أحد المسارات للاستثمار في الحلول المناخية. كما تقوم الأذرع الاستثمارية المباشرة ورأس المال المغامر التابعة للمؤسسات المالية بتوجيه الأموال إلى شركات ناشئة في تقنيات المناخ، غالباً بدعم من الحوافز الحكومية أو تسعير الكربون الذي يحسن الجدوى الاقتصادية للحلول النظيفة. وتستلزم الأهداف الوطنية (مثل برنامج الطاقة المتجددة الضخم في السعودية أو استثمارات الإمارات قبيل استضافة (COP28) حزم تمويلية تتنافس البنوك على ترتيبها. وقد حددت العديد من البنوك أهدافاً لزيادة تمويلها الأخضر إلى مستويات معينة بحلول 2030 (مثل الالتزام بمئات المليارات نحو التمويل المستدام). وغالباً ما تأتي هذه الأهداف استجابةً لإشارات السياسات وتوقعات أصحاب المصلحة بعد اتفاق باريس.

**التوقعات التنظيمية والواجب الانتماني:** يُنظر بشكل متزايد إلى التوافق مع السياسات المناخية كجزء من الواجب الانتماني والإدارة السليمة

### سياسات التمويل المستدام في الكويت والمشهد المؤسسي

تُعد الكويت، باعتبارها اقتصادًا رئيسيًا قائمًا على النفط، في مرحلة مبكرة لكنها مهمة من تطوير منظومة التمويل المستدام. فخلال السنوات الأخيرة، بدأت السلطات والمؤسسات الكويتية في وضع الأسس لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في التنظيم المالي والممارسات الاستثمارية، مدركةً الزخم العالمي وأهمية التركيز في رؤية الكويت 2035 على التنمية المستدامة. ويسلط هذا القسم الضوء على السياسات الرئيسية وأدوار المؤسسات الكبرى - وهي هيئة أسواق المال (CMA)، وبنك الكويت المركزي (CBK)، والهيئة العامة للاستثمار - (KIA) في تعزيز التمويل المستدام.

**بنك الكويت المركزي (CBK) :** اتخذ بنك الكويت المركزي خطوات مهمة لتشجيع الاستدامة في القطاع المصرفي. ففي نوفمبر 2022، أصدر البنك تعميمًا رقم 2 /BS/ (2022/500/IBS) إلى جميع البنوك المحلية يتضمن تعليمات بشأن التمويل المستدام. شكّل هذا التعميم محطة بارزة في رفع الوعي وتحديد التوقعات، حيث عرّف رسميًا الأركان الثلاثة للاستدامة (البيئية، الاجتماعية، والحوكمة) في السياق المصرفي، وقدم مبادئ رئيسية يتعين على البنوك أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق

بالتنظيم المستدام. ومن المجالات التي يغطيها ذلك إدماج ESG في إدارة المخاطر، وتقديم منتجات تدعم التنمية المستدامة، وربما الإفصاحات. ومن اللافت أن بنك الكويت المركزي وجّه البنوك لتخصيص جزء من محافظها الائتمانية للتمويل الأخضر - بمعنى زيادة الإقراض للمشاريع أو الشركات ذات الأثر البيئي الإيجابي. وقد يشمل ذلك وضع أهداف أو حصص داخلية للقروض الخضراء، أو على الأقل تتبع هذا الإقراض والإفصاح عنه. وينسجم توجه بنك الكويت المركزي مع رؤية "كويت جديدة 2035"، التي تضع التنمية المستدامة كركيزة، وبذلك يُنظر إلى القطاع المصرفي كأداة لتحقيق تلك الأهداف الوطنية. كما نظم بنك الكويت المركزي أو دعم فعاليات قطاعية (مثل ورش عمل حول مخاطر المناخ أو التمويل المستدام) لبناء القدرات داخل البنوك. ومن خلال دمج اعتبارات الاستدامة، يدفع البنك المركزي البنوك نحو تهيئة استراتيجياتها للمستقبل وضمان دعمها (ومرونتها أمام) التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون.

**هيئة أسواق المال (CMA) وبورصة الكويت :** على صعيد أسواق رأس المال، اتخذت هيئة أسواق المال - غالبًا بالتعاون مع بورصة

الكويت (سوق الأوراق المالية الوطنية) - مبادرات لتعزيز الشفافية في ESG والاستثمار المستدام. فبورصة الكويت موقعة على مبادرة البورصات المستدامة (SSE) التابعة للأمم المتحدة، ما يعكس التزامها بتعزيز أسواق رأس مال مستدامة وشفافة. وفي إطار ذلك، أصدرت بورصة الكويت دليل إعداد تقارير ESG للشركات المدرجة وشجعت على الإفصاح الطوعية الخاصة بالـ ESG. ويوفر هذا الدليل للشركات المدرجة إطارًا لكيفية الإفصاح عن مؤشرات ESG، ومن المرجح أنه يتماشى مع المعايير الدولية (مثل مؤشرات GRI أو SASB) وتدعم هيئة أسواق المال هذه الخطوات ضمن ولايتها لتطوير سوق رأس المال الكويتي وجذب المستثمرين الدوليين الذين يزداد طلبهم على معلومات ESG. وفي عام 2023، استضافت بورصة الكويت أيضًا ورش عمل حول معايير الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن مجلس ISSB (المعايير IFRS S1 وS2) ومن خلال تعريف الشركات والمستثمرين بهذه المعايير - التي تدمج عناصر TCFD وSASB يجري إعداد السوق الكويتي لمستقبل قد تصبح فيه تقارير ESG إلزامية أو على الأقل ممارسة قياسية. ورغم أن إعداد تقارير ESG ما يزال طوعيًا في الوقت

توجه مشابه. وإذا مضت الهيئة قدماً نحو ESG (حتى ولو تدريجياً)، فإنها تضع مثالا للسوق المالي المحلي ويمكن أن تُحفّز الطلب على المنتجات المالية المستدامة. كما يمكن للهيئة أن تدعم المشاريع الخضراء المحلية – فمع أن معظم استثماراتها دولية، إلا أنها تمتلك القدرة على الاستثمار في المبادرات الوطنية (مثل البنية التحتية للطاقة المتجددة) إذا توافقت مع الأولويات الوطنية. وفي الواقع، تخطط الكويت لمشاريع كبرى في مجال الطاقة المتجددة (مثل توسعة مشروع الشقاييا للطاقة الشمسية) ومشاريع بيئية أخرى قد تستفيد من مشاركة الهيئة، مباشرة أو عبر صناديق استثمارية.

**جهود مؤسسية أخرى:** إلى جانب بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والهيئة العامة للاستثمار، تساهم جهات أخرى في الكويت في مشهد التمويل المستدام:

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية: أكد على الاستدامة البيئية في خطط التنمية الوطنية، مما يؤثر بشكل غير مباشر على السياسات المالية. البنوك التجارية: كما هو ملاحظ، تقوم بإنشاء وحدات وسياسات ESG خاصة بها. فعلى سبيل المثال، أنشأ بنك الكويت الوطني (NBK) إطار التمويل المستدام في 2022 (قبل إصداره للسند الأخضر)، وهو ما يعكس مبادرات من الأسفل إلى الأعلى. كما كان بيت التمويل الكويتي

أسواق المال دوراً في أي إصدار دين من هذا النوع إذا كان متعلقاً بأسواق رأس المال، وكذلك في وضع القواعد لأي سندات أو صكوك خضراء مُدرجة.

**الهيئة العامة للاستثمار (KIA):** تُعد الهيئة، وهي صندوق الثروة السيادي الكويتي (وأحد أكبر الصناديق عالمياً)، لاعباً محورياً في دفع عجلة التمويل المستدام نظراً لضخامة أصولها المدارة. وفي السنوات الأخيرة، باتت الهيئة تدرك بشكل متزايد أهمية ESG في استراتيجيتها الاستثمارية. وتشير التقارير إلى أن الهيئة تعمل على جعل محافظتها متوافقة تماماً مع معايير ESG. ورغم أن "التوافق مع ESG" مفهوم واسع، إلا أن ذلك يوحى بجهود شاملة لدمج معايير ESG في إدارة المحفظة – بما يشمل استبعاد بعض الاستثمارات غير المستدامة، وزيادة المخصصات للطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة والأصول المستدامة الأخرى، وممارسة الملكية النشطة (من خلال التصويت والتفاعل) لتشجيع ممارسات ESG في الشركات التي تستثمر فيها. فعلى سبيل المثال، انضمت العديد من الصناديق السيادية عالمياً إلى مبادرات مثل مجموعة صناديق الثروة السيادية "كوكب واحد (One Planet Sovereign Wealth Fund)" التي تركز على الاستثمار الصديق للمناخ؛ وتشير تصريحات الهيئة إلى

الحالي، فإن هذه الخطوات تبني زخماً نحو قدر أكبر من الشفافية المؤسسية. كما أن تحسين الإفصاحات سيمكّن بدوره من نمو منتجات الاستثمار المستدام (مثل الصناديق أو المؤشرات ذات الطابع البيئي والاجتماعي) في سوق الأسهم الكويتي.

**هيئة أسواق المال (CMA):** عملت الهيئة أيضاً على الأطر التنظيمية أو الاستراتيجيات الخاصة بالتمويل المستدام. ففي عام 2023، وضعت الكويت إطاراً أو استراتيجية وطنية للتمويل المستدام/الأخضر، كما تبنت جميع البنوك الكويتية الكبرى أطراً داخلية للتمويل المستدام. ورغم أن التفاصيل محدودة، إلا أن ذلك يُرجّح أنه يشير إلى خطط عامة لدمج مبادئ ESG في التنظيم المالي وربما توفير حوافز للأدوات المالية الخضراء. فعلى سبيل المثال، قد تنظر الهيئة في إصدار إرشادات لإصدارات السندات الخضراء (للتأكد من التزامها بمعايير مثل مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن ICMA) أو حتى منح حوافز مثل تسريع إجراءات الموافقة أو إعفاءات من الرسوم للصناديق الموجهة نحو ESG. ورغم أن الكويت لم تُصدر بعد سندا سيادياً أخضر (على عكس بعض نظرائها في مجلس التعاون)، إلا أن التقارير تشير إلى أن مثل هذا الإصدار "قيد التقدم" أو قيد الدراسة كجزء من الإطار. ومن المقترض أن تلعب هيئة

(KFH) نشطاً أيضاً – حيث زاد من استثماراته في الصكوك الخضراء إلى أكثر من 650 مليون دولار في 2024، مما يُشير إلى وجود شهية قوية للتمويل الإسلامي المستدام.

**المبادرات التعليمية والتوعوية:** مثل تقارير أكاديمية البورصة وبرامج التدريب التي تقدمها البنوك، والتي تبني المعرفة بالتمويل المستدام داخل المجتمع المالي المحلي.

**التحديات والسياسات المستقبلية:** رغم أن تقدم الكويت ملحوظ، إلا أن التحديات ما زالت قائمة. فالإقتصاد المحلي لا يزال يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات، ومواءمة التدفقات المالية مع الاستدامة ستنتطلب موازنة بين أهداف التنوع والواقع الاقتصادي قصير الأجل. ومن بين التحديات محدودية المشاريع الخضراء المطروحة للتمويل في الكويت – وهو ما قد تتم معالجته مع تسريع الحكومة لاستثمارات الطاقة المتجددة (مع استهداف 15% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030). وتحدي آخر يتمثل في إنفاذ القوانين التنظيمية: إذ إن معظم مبادرات ESG حتى الآن طوعية أو في صورة إرشادات. ومع مرور الوقت، قد يحتاج بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال إلى الانتقال من التوجيهات إلى المتطلبات الإلزامية لجعل هذه الممارسات سائدة بالفعل. ومن المرجح أن

يتم ذلك بالتوازي مع الاتجاهات الدولية لضمان توافق الكويت مع المعايير المالية العالمية.

وعلى صعيد إيجابي، فإن التزام الكويت السيادي بالوصول إلى صافي الصفر (2060) والخطوات المرحلية – مثل الانضمام إلى التعهد العالمي بشأن الميثان، والاستثمار في أبحاث احتجاز الكربون، وغيرها – ستعكس تدريجياً على السياسات المالية. ومع استعداد البلاد لمستقبل منخفض الكربون، يمكن توقع المزيد من التطورات في أطر التمويل الأخضر: مثل تحديد أهداف للقروض الخضراء، وتقديم حوافز حكومية للرهن العقاري الأخضر أو تمويل المركبات الكهربائية، ودعم التكنولوجيا المالية أو الابتكار في مجالات مثل تمويل كفاءة الطاقة. وستكون أدوار كل من بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، وهيئة العامة للاستثمار، محورية في هذا التطور:

بنك الكويت المركزي يمكن أن يدمج المخاطر المناخية في الرقابة الاحترازية (بما في ذلك التأكد من احتفاظ البنوك برأس مال كافٍ مقابل الانكشافات المناخية وإجراء اختبارات ضغط)، وربما يمنح مزايا في إعادة التمويل أو وزناً أقل للمخاطر على القروض الخضراء (وهو مفهوم طُبّق في بعض الدول تحت مسمى "عامل الدعم الأخضر").

هيئة أسواق المال/بورصة الكويت يمكن أن تتجه نحو إلزامية الإفصاحات المتعلقة بالـ ESG في التقارير السنوية، وإنشاء مؤشرات ESG، وتسهيل أدوات جديدة (مثل شركات العوائد المستدامة *yieldcos* أو إدراج الصكوك المرتبطة بالاستدامة).

الهيئة العامة للاستثمار يمكن أن تعمق دمج ESG وربما تخصص نسبة معينة من أصولها للاستثمارات الخضراء، وبذلك تُوجه رأس المال نحو الفرص المستدامة محلياً وعالمياً.

**وختاماً القول،** إن المشهد المؤسسي للتمويل المستدام في الكويت أخذ في التشكل بوضوح: إذ يوجه بنك الكويت المركزي البنوك نحو الاستدامة وإدارة المخاطر، وتوجه هيئة أسواق المال/بورصة الكويت الشركات المدرجة وممارسات السوق، فيما تعمل الهيئة العامة للاستثمار على "تخضير" المحافظ الاستثمارية. ورغم أن هذه الجهود ما زالت في مراحلها الأولى، فإنها تمثل الأساس الذي يمكن للكويت أن تبني عليه قطاع تمويل مستدام قوي يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية والالتزامات المناخية الدولية.

### الخاتمة

لقد انتقل التمويل المستدام من كونه مفهومًا متخصصًا إلى ركيزة أساسية في النظام المالي العالمي، مما أعاد تشكيل كيفية تعريف البنوك والمنظمين والمستثمرين للنجاح – من خلال دمج الربحية مع الاستدامة. فأصبحت السندات الخضراء، والقروض المرتبطة بالاستدامة، وأسواق الكربون، وتقارير ال-ESG ممارسات رئيسية، حيث تعبئ رؤوس أموال ضخمة للعمل المناخي وتدمج التكاليف البيئية في القرارات المالية.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يتزايد الزخم رغم البداية المتأخرة. ويُبرز إصدار الكويت لأول سند أخضر وأول صكوك مستدامة في عام 2024 إمكانات قوية، إلا أن تحقيق اقتصاد أخضر سيتطلب توسيع نطاق المشاريع، وتعزيز الإفصاحات المتعلقة بال-ESG، والتقليل التدريجي من الأنشطة كثيفة الكربون، وتعزيز التعاون الإقليمي.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فالرسالة واضحة: التمويل المستدام ليس توجّهًا مؤقتًا، بل هو تحول جوهري. فالبنوك التي تبتكر وتتأقلم ستزدهر، في حين أن المتأخرين يواجهون مخاطر العقوبات والتهميش مع تحول رؤوس الأموال العالمية نحو الاستثمارات الخضراء.

وتقف الكويت وجيرانها عند مفترق طرق حاسم – فمن خلال السياسات الحكيمة والقيادة المالية الجريئة، يمكن للمنطقة أن تضمن القدرة التنافسية وتجذب رؤوس الأموال الخضراء العالمية. إن رؤية الاقتصاد الأخضر تقدم مسارًا نحو ازدهار طويل الأمد وشامل يتجاوز النفط، ويُعد التمويل المحرك الأساسي لدفعه إلى الأمام.

## المصادر والمراجع

**CBI | What is Green and Sustainable Finance?**

[https://www.charteredbanker.com/resource\\_listing/cpdresources/what-is-green-and-sustainable-finance.html](https://www.charteredbanker.com/resource_listing/cpdresources/what-is-green-and-sustainable-finance.html)

[academy.boursakuwait.com.kw](https://academy.boursakuwait.com.kw)

<https://academy.boursakuwait.com.kw/media/47221cea-44b2-437f-835a-33f9b580d3c9/ChTyEQ/Educational%20Article%20Document/Markaz%20-%20Sustainable%20Finance%20in%20the%20GCC%20Report%20Eng.pdf>

**The Future of Sustainable Finance and Green Economies in the MENA Region**

[https://www.srmgthink.com/shorthand\\_story/the-future-of-sustainable-finance-and-green-economies-in-the-mena-region/](https://www.srmgthink.com/shorthand_story/the-future-of-sustainable-finance-and-green-economies-in-the-mena-region/)

**Defining sustainable finance**

<https://kpmg.com/us/en/articles/2023/defining-sustainable-finance.html>

**News & Announcements**

<https://www.nbk.com/news-and-insights/Media-Relations/news.html?news=nbk-pioneers-sustainable-finance-with-usd500-million-debut-green-bonds>

**Akin Advises on First-Ever Sustainable Sukuk Issuance Out of Kuwait | Akin**

<https://www.akingump.com/en/insights/press-releases/akin-advises-on-first-ever-sustainable-sukuk-issuance-out-of-kuwait>

**State and Trends of Carbon Pricing 2024**

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/21/global-carbon-pricing-revenues-top-a-record-100-billion>

**How Financial Services Can Build More Inclusive Carbon Markets**

<https://www.cgap.org/research/publication/green-future-for-all-how-financial-services-can-build-more-inclusive-carbon>

**Global Carbon Market Outlook 2024 | BloombergNEF**

<https://about.bnef.com/insights/commodities/global-carbon-market-outlook-2024/>

**The Least Developed Countries Report 2024 | UN Trade ... - UNCTAD**

<https://unctad.org/publication/least-developed-countries-report-2024>

**ESG Reporting Frameworks vs Standards: Differences Explained**

<https://veridion.com/blog-posts/esg-reporting-frameworks-vs-standards/>

**The 5 Main Challenges of ESG Reporting and Best Practices**

<https://ecoactivetech.com/the-5-main-challenges-of-esg-reporting-and-best-practices/>

**NZBA: US bank exodus questions voluntary climate commitments**

<https://greencentralbanking.com/2025/01/20/jp-morgan-nzba-voluntary-climate-change-commitments/>

**Banks' climate commitments: a silver lining for climate action or just ...**

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14693062.2025.2471342>

**Cop 27: Kuwait pledges net zero emissions by 2060 | Latest Market News**

<https://www.argusmedia.com/en/news-and-insights/latest-market-news/2388715-cop-27-kuwait-pledges-net-zero-emissions-by-2060>

**Sustainability - Kuwait Petroleum Corporation (KPC)**

<https://www.kpc.com.kw/Sustainability>

[cbk.gov.kw](https://www.cbk.gov.kw)

[https://www.cbk.gov.kw/en/images/38part2-160278\\_v30\\_tcm10-160278.pdf](https://www.cbk.gov.kw/en/images/38part2-160278_v30_tcm10-160278.pdf)

**KFH Holds Earnings Webcast for FY-2024**

<https://www.kfh.com/en/home/Personal/news/2025/KFH-Holds-Earnings-Webcast-for-FY-2024.html>

**Green bond issuance dives almost a third amid climate backtracking | Reuters**

<https://www.reuters.com/sustainability/cop/green-bond-issuance-dives-almost-third-amid-climate-backtracking-2025-07-23/>

## ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

**تقارير اقتصادية:** في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:  
<https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/>

**اتصل بنا:** فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

**ساعات العمل:** من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس  
**هاتف/واتساب:** 00965-22286370  
**البريد الإلكتروني:** [Info@edgeconsultancykw.com](mailto:Info@edgeconsultancykw.com)  
**لينكد إن:** [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)  
**العنوان:** القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/>

**خدماتنا:** تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/>



حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى".

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى".

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج".

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها. هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية أو أي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

+965-22286370 — edgeconsultancykw.com

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت